

MAPPING COMMEMORATIVE CULTURES, BEST PRACTICES AND LESSONS LEARNED

CASE STUDY: Algeria, France

AUTHOR: Collectif des familles de Disparus en Algérie

1. خلفية عامة تصف فترة العنف التي تمت دراستها

شهدت الجزائر إبان التسعينيات صراعًا داخليًا كان غاية في العنف. فعلى مدى سنوات عديدة، انخرطت جماعات إسلامية مسلحة مع النظام الجزائري في حرب دامية كان السكان المدنيون ضحيتها الأولى. لكن سرعان ما تحول المجتمع الجزائري إلى حالة من الاستقطاب. و بعد مرور عشر سنوات، تم تسجيل و إحصاء الآلاف من حالات الاختفاء القسري على أيدي أعوان الدولة. و إن كانت هذه الحالات متفرقة، أو حدثت من حين إلى آخر حتى عام 1992، إلا أنها اتخذت طابعًا عامًا و منهجيًا بين عامي 1993 و 1998 على وجه التحديد، عندما أصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة لقمع السكان المدنيين "في سياق مكافحة الإرهاب".

تكونت هذه الاستراتيجية من سلسلة لا نهاية لها من الاعتقالات التعسفية و الجماعية. و في أغلب الأحيان، كان يتم نقل المفقودين المحتجزين سرًا من مركز اعتقال إلى آخر، حيث تذكر بعض الشهادات أن بعضهم أعدم بينما قضى البعض الآخر تحت التعذيب. ففي مراكز الاعتقال السرية هذه، كان التعذيب يمارس على نطاق واسع، بينما تركزت الجرائم التي ارتكبتها النظام الجزائري دونما أي عقاب على الساحل الشمالي للبلاد، و لا سيما في العاصمة الجزائرية. و وفقًا للإحصاءات المقدمة من "تجمع عائلات المفقودين في الجزائر"، كان هناك أكثر من مائة حالة اختفاء شهريًا لأشخاص اعتقلوا على أيدي أفراد من قوات الأمن بين مارس 1994 و سبتمبر 1995.

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومنكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 72 دولة ، وعمل مع 681 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 323 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 5040 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org



GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

حتى اليوم، و في إطار رغبتها في التنصل من مسؤولية الدولة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، تلقي السلطات الجزائرية بظلال الغموض على أصل و حقيقة هذه الاختفاءات و هوية مرتكبيها. فقد تم اعتقال ضحايا الاختفاء هؤلاء أساساً في منازلهم و في الأماكن العامة و في أماكن عملهم، و بصورة عشوائية خلال أعمالهم اليومية. هؤلاء كانوا يعيشون مع عائلاتهم و على الأغلب كان لديهم مهناً يتعيشون منها. تشير الأرقام الرسمية إلى 6146 حالة اختفاء قسري على يد أعوان الدولة بحسب "اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان" و 8023 حالة اختفاء أعلنت عنها العائلات للسلطات في إطار تطبيق "ميثاق السلم و المصالحة الوطنية". و قد جاء هذا الميثاق ختاماً لثلاثة قوانين عفو صدرت خلال عدة سنوات: قانون "الرحمة" عام (1995)، ثم قانون "الوفاق المدني" عام (1999)، و أخيراً "الميثاق". و عند صدور كل عفو، يتم انتهاك حقوق الضحايا و محو ذاكرتهم و إخفاء هذه الحقيقة التي تحتاج جميع العائلات إلى معرفتها. .

تم وضع هذا الميثاق في عهد حكومة عبد العزيز بوتفليقة لوضع حد للحرب الأهلية، حيث تم تبنيه في الاستفتاء الذي أجري بتاريخ 29 سبتمبر 2005 قبل أن يدخل حيز التنفيذ بالأمر رقم 01/2006 المؤرخ في 27 فبراير 2006، و الذي ينص على عدم معاقبة أعوان الدولة الذين ارتكبوا جرائم الاختفاء القسري أثناء الحرب الأهلية. و بصورة أعمّ، يسلم الميثاق بعدم معاقبة أعوان الدولة الذين عملوا لديها خلال العشرية السوداء، و الذين ارتكبوا، بهذه الصفة، انتهاكات لحقوق الإنسان و أعمال عنف متعددة ضد المواطنين الجزائريين، بهدف "الحفاظ على وحدة و سلامة الأمة".

و في سبيل تحقيق رغبته في إغلاق صفحة التسعينيات، حرم عبد العزيز بوتفليقة عائلات المفقودين من حقهم في العدالة و الحقيقة. و بذلك يصبح هذا الميثاق أداة قانونية حقيقية في يد السلطة، و لا سيما بموجب المادة 45 من هذه النصوص، و التي تحظر تقديم أي شكوى أو فتح أي تحقيق ضد وكلائها.

2. السياق العام حول التاريخ أو الحدث المهم الذي يتم الاحتفال به، و الروايات الرسمية / المهيمنة و روايات الضحايا و الناجين حول هذا التاريخ أو الحدث المهم

حتى الآن، لا تزال حالات الاختفاء القسري المنهجية و الواسعة النطاق التي ارتكبت في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي موضوعاً محظوراً بصورة عامة، و يصعب مناقشتها بصورة علنية. و بالتالي، لم و لن يحظ ضحايا الاختفاء بأي عملية لإحياء ذكراهم على المستوى العام أو الرسمي أو الوطني ما دمنا لا نعتبر حالات الاختفاء هذه جرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

و في الواقع، يعترف النظام الجزائري باختفاء 8023 شخصًا، في إطار تطبيق ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، لكن مع ذلك فإن المسؤولية الجرمية الفردية لأعوان الدولة الذين ارتكبوا جرائم الاختفاء القسري لم تثبت أبدًا.

و في 10 يوليو 2002، أعلن فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان آنذاك لصحيفة "La Tribune" أن الدولة مسؤولة عن المفقودين، لكنها غير مذنبه. لذلك، بررت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، في سياق الحرب المفتوحة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة، الأعمال الوحشية و جرائم الاختفاء القسري التي يرتكبها أعوان الدولة مشددة على ضرورتها لمكافحة الإرهاب و الحفاظ على الوحدة الوطنية. و قد صرح عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية آنذاك، قائلًا: "لا يمكننا صنع عجة بدون أن نكسر البيض".

و هكذا، فإن قانون الوفاق المدني في 1999 و المراسيم التنفيذية لميثاق السلم و المصالحة الوطنية أضفت الطابع المؤسسي على عفو عام عن الجرائم التي ارتكبت خلال العشرية السوداء، سواء من طرف الإسلاميين أو من طرف السلطة. و من خلال حظر أي تحقيق أو محاكمة ضد موظفيها و أعوانها، أرست الدولة الجزائرية ثقافة الإفلات من العقاب، و أصبحت أحد مكونات آلة القمع العام في الجزائر. و يطالب تجمع عائلات المفقودين في الجزائر بالنيابة عن أمهات و زوجات و بنات و آباء و أزواج و إخوة الأشخاص المفقودين منذ أكثر من خمسة و عشرين عامًا باحترام الحق في الحقيقة و العدالة لجميع ضحايا جرائم الدولة الجزائرية و جرائم الجماعات الإسلامية المسلحة.

و بعد استغلالها سياسة "محاربة الإرهاب" خلال التسعينيات لإخفاء حوالي 23000 شخص بحسب عدة جمعيات جزائرية محلية، ها هي السلطات الجزائرية الآن تتذرع بسخرية و استخفاف كبيرين بميثاق السلم و المصالحة الوطنية لإغلاق هذه الصفحة المظلمة من التاريخ الجزائري، و حرمان جميع الضحايا و عائلاتهم من ممارسة حرياتهم الأساسية. هذا الميثاق نفسه الذي أضفي عليه الطابع المؤسسي في ديباجة الدستور يعتبر نموذجًا ناجحًا للعدالة الانتقالية.

3. الاحتفال بهذا التاريخ أو الحدث المهم على المستوى العام

ليس هناك ممارسات تذكارية رسمية معمول بها في الجزائر. فقد جاءت آليات العفو المختلفة المتتالية لتضفي الطابع المؤسسي على مفهومي النسيان و الإفلات من العقاب بالنسبة لموظفي الدولة الذين ارتكبوا جرائم الاختفاء القسري. بالإضافة إلى ذلك، يتم عمل كل شيء من أجل تجاهل و حتى تجريم جميع ادعاءات و مطالبات عائلات المفقودين.

إن هذا التصميم على إنكار حق العائلات في الحقيقة و العدالة، و كذلك حرمانها، مثل بقية المجتمع الجزائري، من ضمانات عدم التكرار، يشكل مزيدًا من العنف الذي تجب مواجهته. و لعل الاقتباس الساخر لعبد العزيز بوتفليقة، "المخفون ليسوا في جيبى. أنتم تجعلوني أشعر بالخجل في جميع أنحاء العالم بصوركهم، مثل المُعزّين"، يبرز جليًا استخفاف النظام الجزائري بالضحايا.

4. الاحتفال بهذا التاريخ أو الحدث المهم على المستوى المحلي من قبل مجتمعات الضحايا و الناجين / الجمعيات التي تركز على الضحايا أو الناجين / منظمات المجتمع المدني

يقوم تجمع عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA) و الفرع التابع له (SOS Disparus) بتنفيذ الجزء الأكبر من مبادرات إحياء ذكرى جرائم الاختفاء القسري أو الأحداث المرتبطة بذكرى المفقودين في الجزائر. و يتألف هذا التجمع من عائلات المفقودين (و لا سيما من النساء و الأمهات و الزوجات و الأخوات و البنات)، و بالتالي فهو منظمة مدنية بامتياز، تدار من قبل الضحايا، و من أجلهم. و كما أشرنا سابقاً، لا تقوم أي جهات فاعلة أخرى، باستثناء تجمع عائلات المفقودين، بفعل أي شيء تقريباً للاعتراف بتجارب و روايات المفقودين و بتجارب و روايات عائلاتهم.

5. هل تحتفل منطمتك بذكرى هذا التاريخ أو اليوم المهم؟

إن أهم ما في الأمر هو أن وجود التجمع بحد ذاته يشكل عملاً تذكاريًا يتجسد في المساحات و المقرات الفيزيائية للتجمع. فالمقر الرئيسي في الجزائر العاصمة و الفرع الآخر في وهران، و الذي يضم مركز حفظ الذاكرة و دراسة حقوق الإنسان، يعتبران بطبيعة الحال بمثابة نصب تذكارية. و بالفعل، تصطف على الجدران هناك صور للمفقودين مع اسم و لقب كل منهم و تاريخ ميلاده و اختفائه. كما يمكن العثور على ملصقات للتجمعات العائلية التي تتحدث بنفسها عن صراع العائلات. و تدور أعمال التجمع التي تخدم بمجملها أغراضاً تذكارية أساساً حول ثلاثة محاور رئيسية:

خلق مساحات لعقد اللقاءات و مشاركة و مساعدة الضحايا (إذ تعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عائلات المفقودين ضحايا أيضاً) بغية الحفاظ على ذكرى المفقودين و إحيائها.

يلتزم تجمع عائلات المفقودين بالإبقاء على مكتبين مفتوحين باستمرار، أحدهما في الجزائر العاصمة و الآخر في وهران، حيث أنشأ مركز الأبحاث لحفظ الذاكرة و دراسة حقوق الإنسان (CPMDH). و يشكل هذان المكانان مساحة متميزة للقاء العائلات و تعرفها على بعضها البعض، و الأهم من ذلك، دعمها لبعضها البعض. و ترى العائلات في هذين المكانين وسيلة لإحياء ذكرى أحبائها المفقودين و تنظيم أنشطتها و ترتيب مطالبها بشكل جماعي، إضافة إلى كفاحها من أجل الحقيقة و العدالة.

و بينما لا يسمح السياق السياسي في حقيقة الأمر بإنشاء نصب تذكارية أو إقامة احتفالات لتخليد الذكرى، يقوم هذان المكانان بهذه الوظائف بحكم الواقع. بالإضافة إلى ذلك، و للتمكن من الاحتراز ضد أي محاولات من قبل السلطات لإياداة هذا الجزء من الذاكرة الجماعية الجزائرية، أو لإعاقة الممارسات التذكارية التي وضعها الضحايا من خلال كفاحهم الدؤوب، فقد أنشأ تجمع عائلات الضحايا أيضاً مساحة افتراضية تعد بمثابة نصب تذكاري حقيقي، يسعى جاهداً و بصورة شاملة لتوثيق و فرز كل من المفقودين على أيدي أعوان الدولة الجزائرية.

و يتم في هذه المساحات، سواء من خلال التصوير الفوتوغرافي أو السمعي البصري أو حتى المناظرات و الشعر و الأدب، الحفاظ على ذكرى المفقودين بهدف التمكن من حفظ جميع الآثار و الأدلة على جرائم الاختفاء القسري التي ارتكبت إبان العشرية السوداء. و يتجسد هذا الهدف بشكل خاص من خلال مركز حفظ الذاكرة و دراسة حقوق الإنسان، حيث يستقبل هذا المركز العديد من الطلبة و الأساتذة من أجل رفع وعي الأجيال المستقبلية، عبر الندوات و التدريبات، حول الجرائم التي ارتكبت في التسعينيات، من منظور حقوق الإنسان و الديمقراطية. كما يشكل هذا المركز قاعدة بيانات حقيقية ضد النسيان من جهة، و أداة يمكن استخدامها في عملية عدالة انتقالية مستقبلية من جهة أخرى.

توعية المجتمع الجزائري بجرائم الاختفاء القسري في العشرية السوداء، و الحفاظ على ذاكرة الضحايا، و لفت انتباه الجزائريين إلى الجرائم التي ترتكبها السلطات الجزائرية و تثقيفهم حولها و حول انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام.

يحارب تجمع عائلات المفقودين في الجزائر منذ ما يقرب من 22 عاماً النظام المؤسسي الذي يسود الجزائر، و ينظم العديد من الأحداث التذكارية على مدار العام لتلبية أهداف متعددة. تتمثل بعض هذه الأهداف في جذب انتباه الرأي العام و إطلاع أكبر عدد ممكن من الناس على جرائم الاختفاء القسري، بينما تستخدم أهداف أخرى لممارسة الضغط على السلطات الجزائرية باستمرار حتى لا تتمكن من إنكار حالات الاختفاء القسري. و لهذه الأحداث جانب شامل يتمثل في تكريم ذكرى كل الأشخاص المفقودين و عدم ترك الجرائم التي ارتكبتها الدولة و ضحاياها في طي النسيان.

و هكذا، تتجمع أمهات المفقودين مثل أفراد الأسرة الآخرين، بسلام، حيث يلوحون بصور أحبائهم المفقودين بينما هم يصرخون في وجه السلطات و يحثونهم على احترام الحقوق الأساسية في الحقيقة و العدالة للجميع. و قد بدأت التجمعات الأسبوعية في 2 أغسطس 1998 أمام المرصد الوطني لحقوق الإنسان (ONDH). و منذ ذلك الوقت و حتى اليوم، تتجمع عائلات المفقودين صباح كل يوم أربعاء أمام هذه المؤسسة ملوحة بصور أحبائهم.

و على مدى أكثر من 20 عاماً، كانت ردات فعل السلطات عنيفة للغاية، حيث عانت عائلات المفقودين مرات عديدة نتيجة تعرضها للضرب بالهراوات و التهجم عليها باللكمات، إضافة إلى العديد من الاعتقالات التعسفية و غيرها من الممارسات التي تنتهك حقها في الاحتجاج. و يتمتع هذا الشكل من أشكال إحياء الذكرى بالعديد من الوظائف، بعضها موجه للمجتمع الجزائري ككل، و البعض الآخر موجه للسلطات. فهذا الحدث الأسبوعي يسمح بحفظ ذاكرة المفقودين و عقد نقاشات و حوارات داخل المجتمع مع الضحايا (عائلات المفقودين) بغية منح المعنيين مساحة للتعبير عن أنفسهم، و ذلك من أجل إثبات الحقيقة على مستوى الرأي العام. في نهاية المطاف، تهدف هذه الممارسة التذكارية و الاحتجاجية إلى تذكير الدولة بمسئوليتها الجنائية عن الجرائم التي يرتكبها أعوانها.

هناك أيضاً ممارسة تذكارية أخرى ينفذها تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، من خلال أمهات و زوجات و أخوات و بنات المفقودين، و من أجلهن. فبمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، تجتمع أيضاً ضحايا الاختفاء القسري من النساء أمام اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان (CNCPPDH) بهدف تنبيه المجتمع الجزائري إلى الأشكال المتعددة للعنف و انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بشكل خاص على النساء المتضررات من الاختفاء القسري لأحبائهن.

و في الحقيقة، تقع هؤلاء الأخيرات عند تقاطع علاقات هيمنة متعددة. ففي المجتمع الأبوي الجزائري غالبًا ما يكون لفقدان أحد أفراد الأسرة من الذكور عواقب اجتماعية و اقتصادية و نفسية شديدة، أضف إلى ذلك العنف الناجم عن كونهن نساء يناضلن ضد القوة المطلقة للدولة.

و بالتالي، فإن هذا التجمع السنوي يركز بشكل خاص على آثار النوع الاجتماعي، و يرافقه مؤتمرات و مناقشات بحضور العائلات مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما يسمح برفع الوعي بين الجزائريين حول ثقافة الذاكرة التي تشمل جميع أشكال الاضطهاد الأخرى بما في ذلك الدولة و / أو الهياكل الاجتماعية المهيمنة في المجتمع المسؤول. و يتمثل الهدف من ذلك في توسيع نطاق كفاح ضحايا الاختفاء القسري ليشمل حركات مسلحة أخرى في سبيل إقامة دولة القانون و الديمقراطية الفعالة في الجزائر، حتى لا تعود دورات العنف و الجرائم السابقة إلى الحياة مرة أخرى.

و يشكّل اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، و الذي يصادف 30 أغسطس، أحد أهم التواريخ الخاصة بإحياء ذكرى عائلات المفقودين في الجزائر، حيث ينظم تجمع عائلات المفقودين في وهران و الجزائر العاصمة و في باريس العديد من الفعاليات على مدى أسبوع كامل، و التي تظهر للجميع أن الكفاح من أجل الحقيقة و العدالة مستمر إلى الأبد. كما يتمثل التحدي في مخاطبة السلطات العامة الجزائرية و الدولية بشأن مصير المفقودين و مطالب عائلاتهم باحترام حقوقهم الأساسية. و يتم تنظيم ورشات عمل و مؤتمرات و احتفالات متنوعة بحضور صحفيين و باحثين و أكاديميين و طلاب إضافة إلى الشباب و عائلات المفقودين. و تعرض الأفلام و تعقد المناظرات مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كما تقام الاحتفالات بكافة أشكالها على مدار الأسبوع قبل أن تختتم بندوة تجمع بين مختلف المدافعين عن الحقوق و الناشطين و عائلات المفقودين.

و على مدى عدة سنوات، و إلى أن تم تشديد الخناق على المدافعين عن حقوق الإنسان منذ الحراك، نظم تجمع عائلات المفقودين في الجزائر بهذه المناسبة "اجتماعات حميمة" دعوا إليها ممثلي عائلات المفقودين من جميع أنحاء العالم إلى الجزائر. و قد أتاحت هذه الاجتماعات مناقشة و سرد و مشاركة قصص الضحايا القادمين من الأرجنتين و المغرب و رواندا و بيرو. أما في باريس، فتعد الاحتفالات التذكارية المختلفة أيضاً فرصة للقاء جمعيات أخرى معنية بالضحايا و بعائلات المفقودين على مستوى العالم.

تتيح هذه الاجتماعات إمكانية تكريم ذكرى المفقودين بشكل مشترك، و الأهم من ذلك فرصة مناقشة الممارسات التذكارية لكل منها، و الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها للحصول على الركايز الأربع للعدالة الانتقالية، و التمكن من إعادة بناء مجتمع سلمي. كما تسمح هذه التبادلات بتقييم النُقل الذي يمكن أن تتمتع به التحالفات و التقاطعات بين عائلات المفقودين من أجل المناصرة الدولية ضد الاختفاء القسري، و من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

و في مواجهة صمت السلطات و التضليل و السكوت عن المفقودين في الجزائر على أيدي أعوان الدولة، يسعى تجمع عائلات المفقودين على مدار العام لإنشاء تواريخ تذكارية أخرى، حتى لا تقع في طي النسيان، و ضمان وجودها في الأماكن العامة. و لقد تكررت جميع الممارسات التي سبق وصفها في عدة مناسبات.

- **يهدف "عيد عدم النسيان"** الذي يُحتفل به في (29 سبتمبر) من كل عام إلى التنديد بتبني ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، و الذي أضفى الطابع المؤسسي على مفهوم العفو بحكم الأمر الواقع، و الأهم من ذلك النسيان القسري، دونما أي تعويضات و بدون الكشف عن الحقيقة و تحقيق العدالة أو الحديث عن ضمانات عدم التكرار، لكن الضحايا و العائلات لا تنسى، و لا يمكنها أن تنسى.

- **اليوم العالمي للطفل (1 يونيو).** أخفت السلطة الجزائرية العديد من الشباب الذين كانوا قاصرين وفقاً للتشريعات الوطنية حين قبض عليهم. و للاحتفال بذكراهم، و لتبني استراتيجية دائمة تعمل على دمج المجموعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع، يقصد تجمع عائلات المفقودين في الجزائر شوارع العاصمة الجزائرية و شوارع وهران لعرض صور هؤلاء الشباب الذين اختفوا و انتهكت حقوقهم بشكل كبير.
 - **يصادف (5 يوليو) عيد استقلال الجزائر بعد 132 عاماً من الاستعمار.** و في هذه المناسبة من كل عام يقوم النظام بتمجيد و تكريم المقاتلين و المقاومين الجزائريين الذين قادوا هذا الانتصار. و من جانبه، يسعى تجمع عائلات المفقودين من خلال تنظيم التجمعات و المسيرات التذكارية لتذكير نفس النظام بأن معظم أهالي المفقودين كانوا قد قاتلوا أيضاً من أجل الجزائر، و للقضاء على الاستعمار، لكنهم في المقابل فقدوا أطفالهم على أيدي النظام.
 - **في ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية (1 نوفمبر)،** تدعو الحكومة الجزائرية إلى قصر الشعب جميع ممثلي المؤسسات و السفراء و الدبلوماسيين الموجودين في الجزائر. و هكذا يكون تجمع عائلات المفقودين في الجزائر في كل عام على موعد مع هذه الوفود المختلفة، حتى يتسنى له مخاطبتها و مواجهتها بالانتهاكات المستمرة لحقوق المفقودين.
- و سواء في فرنسا أو الجزائر، تتخذ الفعاليات المنظمة أشكالاً مختلفة تشمل إطلاق البالونات و إقامة أكشاك الصور و العروض الموسيقية و المسرحية و الاعتصامات و مناظرات الشوارع أو العروض الأخرى، إلا أن الأهداف الرئيسية تبقى كما هي، و تتمثل في إطلاع و لفت انتباه السلطات الجزائرية و المؤسسات الدولية إلى حالة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، و التي عانى منها المفقودون و تضررت منها عائلاتهم منذ التسعينيات. 1990s.

الاعتراف بالمسؤولية الجنائية للدولة الجزائرية عن جرائم الاختفاء القسري، و البدء ببناء عملية عدالة انتقالية تقوم على الركائز الأساسية الأربع المتمثلة في – الحق في معرفة الحقيقة، و الحق في العدالة، و الحق في التعويضات، و الحق في ضمانات عدم التكرار – و العمل من خلال ذلك على ترسيخ دولة القانون في الجزائر.

تتمثل إحدى التحديات التذكارية الرئيسية لتجمع عائلات المفقودين في الجزائر في جعل المفقودين موجودين، و الاعتراف بهم على هذا النحو، حتى يصبح في المقدر ضمان احترام حقوقهم الأساسية في الحقيقة و العدالة و التعويضات. لذلك، يضطلع تجمع عائلات المفقودين في الجزائر بالعديد من مهام و بعثات المناصرة مع المؤسسات الدولية.

الجزائر من الدول الموقعة على بعض المعاهدات و الاتفاقيات، و هذا يعني أنه يمكن للهيئات المختصة أن تقوم بمساءلة الجزائر أو حتى إدانتها لعدم احترام التزاماتها، أو بصورة أعم، بسبب عدم احترامها لحقوق الإنسان. لذلك، يجري تجمع عائلات المفقودين بانتظام إحالات إلى الآليات الأممية الخاصة و يجري مراسلات فردية بخصوص الأشخاص المفقودين. و قد أدينت الجزائر 11 مرة من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بعد مراسلات فردية أرسلها تجمع عائلات المفقودين في الجزائر. هذه الاتصالات و القرارات التي

تتخذها لجنة حقوق الإنسان متاحة على موقع الأمم المتحدة مدى الحياة. لذلك، كما هو حال النصب التذكاري الرقمي الذي أنشأه تجمع عائلات المفقودين، فإن الدعاية للقرارات الأممية تجعل المفقودين موجودين و تحيي ذكراهم، مما يجعل نسيانهم أمراً مستحيلًا و يعطي وزناً و أهمية لمطالب عائلاتهم.

و بطريقة أكثر واقعية، يشكل تدخل و إدراج الآليات الأممية في ممارسات إحياء الذكرى أداة حقيقية يمكن الاستفادة منها لفرض "الروايات البديلة" التي تذكرها السلطة على السلطات الجزائرية، و بالتالي تخفيف حدة التوتر بين الروايات الرسمية و روايات الضحايا بفضل الضغوطات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل القرارات المختلفة التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان سابقة قانونية تمهد الطريق لمزيد من التطورات و الادعاءات التي يمكن أن تستلهم منها جمعيات عائلات المفقودين الأخرى. و غالبًا ما تكون هذه السوابق أيضًا موضوعًا للدراسة من قبل العديد من الباحثين و الأكاديميين الذين يعملون في مجالات العدالة الانتقالية و الذاكرة.

6. ما هي الدروس المستفادة من الممارسات التذكارية الرسمية و / أو من المبادرات و التدخلات التي يقودها المجتمع المدني (مثلًا، ممارسات إحياء الذكرى التي تقلل من حالات عدم تكرار العنف)، و التي تشجع بالتالي على تطوير استراتيجيات التخفيف الإبداعية لمواجهة التحديات و نقاط الخلاف الحالية؟

يعدّ تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، على حد علمنا، منظمة المجتمع المدني الوحيدة التي تقف وراء المبادرات التذكارية لأولئك الذين فقدوا على أيدي أعوان الدولة في الجزائر. و بالتالي، فليس هناك ممارسات تذكارية في الجزائر لا تعترف بروايات الضحايا أو مجموعات الناجين، حيث لا توجد أي منظمة مجتمع مدني أخرى نشطة في هذا المجال باستثناء هذا التجمع.

أما العفو العام الذي يتمتع به أعوان الدولة الجزائرية عن جرائم الاختفاء القسري، و الذي أقره ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، فهو لا يوفر أي ضمانات بعدم تكرار الجرائم. بل على العكس من ذلك، و على مدى سنوات، و لا سيما في السياق الحالي للقمع الممنهج في الجزائر، لم يتم عمل أي شيء على مستوى الدولة للحد من أي عنف أو لتقليل نقاط الخلاف بين الروايات. و مع ذلك، نجح تجمع عائلات المفقودين خلال سنوات طويلة من النضال و العمل في مجال إحياء الذكرى في إحراز تقدم، ليس بدعم من السلطة الجزائرية، بل رغماً عنها.

فالعنصر الرئيسي الأول يتمثل في استمرار مطالبنا و أفعالنا، و التجمعات و المظاهرات العامة التي تجري بانتظام منذ ما يقرب من 22 عاماً ضمننت عدم السماح بإغلاق "ملف المفقودين". و على الرغم من دخول النصوص التنفيذية للميثاق حيز التنفيذ، إلا أن العائلات تواصلت حث السلطات على الاعتراف بمسؤوليتها عن الاختفاء القسري لأقاربها. أما النقطة الثانية التي يجب مراعاتها فهي الإنطباع المسالم الذي أبدته عائلات المفقودين، رغم أنها واجهت انتشاراً غير مسبوق للعنف من جانب قوات الأمن الجزائرية، و اعتقالات بالجملة و سجن غير مبرر لدى الشرطة.

أخيراً، أتاحت التحالفات و التقاطعات مع المنظمات الأخرى و مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إنشاء جسور و استراتيجيات مشتركة لبناء مجتمع ديمقراطي في جميع جوانبه (كحرية الصحافة و حرية التعبير و العدالة و المساواة و حرية التجمع و حرية الرأي و ما إلى ذلك). و في نهاية المطاف، من بين الأمور اليقينية التي تمكّن تجمع عائلات المفقودين، و جميع الناشطين و المدافعين عن الحقوق، و النقابيين و الصحفيين، أو المحامين الجزائريين الملتزمين من إثباتها، هي أنه لا يمكننا بناء مجتمع سلمي و ديمقراطي و عادل بدون معالجة جرائم الماضي.

7. تحديد الممارسات الفضلى التي تسهم في غرس ثقافة الذاكرة الشاملة و الأهداف الأسمى المتمثلة في المصالحة و الاعتراف و البحث عن الحقيقة و تعليم الأجيال القادمة و عدم التكرار.

يعاني المجتمع الجزائري من المعلومات المضللة من قبل الدولة حول جرائم الاختفاء القسري إبان التسعينيات. ففي المخيلة الجماعية، كان المفقودون عبارة عن مقاتلين إسلاميين مسلحين كان لا بد من تحييدهم من أجل الحفاظ على الوحدة و الأمن الوطنيين. لذلك، كان من بين التحديات التي واجهها تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، بالإضافة إلى إحياء رواية العائلات في مواجهة إنكار السلطة، تغيير نظرة الجزائريين إلى الجرائم التي ارتكبتها النظام خلال الحرب الأهلية، و جعل أكبر عدد ممكن من الناس يعترفون بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكلها هذه الجرائم.

و من خلال التغلب على العديد من القيود، و فرض نفسه في الفضاء العام لإخبار قصص المفقودين باستمرار، نجح التجمع تدريجياً في نشر الروايات "البديلة" داخل المجتمع، على عكس تلك التي تروج لها الدولة، لضحايا الاختفاء القسري. و علاوة على ذلك، أتاحت مضاعفة الأحداث و المبادرات التذكارية، عبر ربطها بمناسبات لإحياء الذكرى أو معارك أخرى، إشراك الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، و تطوير مطالب أوسع تتعلق بجميع طبقات المجتمع من أجل دولة ديمقراطية. و أخيراً، يسعى مركز الأبحاث لحفظ الذاكرة و دراسة حقوق الإنسان إلى توسيع نطاق الجمهور المستهدف بأعماله، و التي تستهدف بشكل خاص الشباب و الطلاب، حتى يتمكن من توعية هذه الشرائح بالجرائم التي ارتكبت خلال التسعينيات.

يهدف مركز الأبحاث لحفظ الذاكرة و دراسة حقوق الإنسان إلى ربط الجرائم الحكومية السابقة بانتهاكات حقوق الإنسان الحالية التي ترتكبتها الحكومة نفسها. فمن خلال نهج عملي و ميداني تارة، و علمي تارة، يعيد المركز بناء روايات المفقودين التي سرقتها السلطة. فهو يسمح برّد الجميل لعائلات الضحايا المفقودين على أيدي السلطة في بناء ذاكرة جماعية تسمح على المدى الطويل بالحصول على ضمانات حقيقية بعدم تكرار الجرائم و إعادة بناء مجتمع سلمي.

و أخيراً، بدءاً من فرضية أن جميع آليات الهيمنة و التمييز القادمة من السلطة هي مرتبطة، فإن العمل الرئيسي لتجمع عائلات المفقودين على قضايا الذاكرة يكمن في تناول جميع الانتهاكات السابقة و الحالية لحقوق الإنسان في الجزائر، حيث يسهم هذا النهج الشامل في إنشاء قصة مشتركة بين الجميع بحق.

سؤال إرشادي: هل هناك / ما هي الأمثلة على المبادرات المتنوعة لإحياء الذكرى في سياقك، و التي تشجع على الحوار العام و النقاشات البناءة، و تكون بمثابة عملية تثقيف حول التاريخ للأجيال القادمة، في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز المشاركة المدنية و المساهمة في عمليات بناء الديمقراطية، و المساهمة في (إعادة) بناء هوية وطنية تقوم على الانتماء إلى جميع الفئات الاجتماعية و على أساس احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية؟

إن مشاركة عائلات المفقودين في غالبية أعمالها النشاطية و المدنية في الجزائر من شأنها التشجيع على الحوار الدائم مع العديد من الفاعلين في المجتمع المدني. فبالإضافة إلى تواجده في هذا المجال، أنشأ تجمع عائلات المفقودين في الجزائر محطة راديو على شبكة الإنترنت تهدف موضوعاتها التي تتعلق دائماً بحقوق الإنسان إلى خلق روابط بين الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الجزائري. و يمنح الصحفيون لدى "إذاعة من لا صوت لهم" المساحة و المجال لعائلات المفقودين لإسماع صوتهم، و كذلك للمواطنين الجزائريين، الشباب و الصغار، للتعبير عن أنفسهم في الموضوعات المهمة التي يصعب الحديث عنها في معظم وسائل الإعلام في البلاد.

و من خلال مقارنة تقاطعية، يحاول الفضاء الافتراضي لمحطة الإذاعة المذكورة تفكيك التخييلات التي شكلها النظام، و تثقيف أكبر عدد ممكن من الناس، عبر تقديم سرد شامل، حول حقوق الإنسان و الممارسات الديمقراطية، و العمل على مَدّ جسرٍ بين ماضٍ قريبٍ لم تتم معالجته، و بناء مجتمعٍ متصالحٍ في مستقبلٍ نأمل أن لا يكون بعيداً.

1 تقرير CFDA ، "الاختفاء القسري في الجزائر: جريمة ضد الإنسانية"، مارس 2016، باريس-الجزائر العاصمة، الصفحة 70. <https://www.algerie-disparus.org/app/uploads/2016/03/CFDA-RAPPORT-digital2.pdf>

2 دوتور نصيرة ، "الجزائر: من الوفاق المدني إلى ميثاق السلم و المصالحة الوطنية: العفو و فقدان الذاكرة و الإفلات من العقاب"، الحركات، 2008/1 (رقم 53)، ص. 144-149. DOI: 10.3917.144-149 / موف .053.0144. <https://www.cairn.info/revue-mouvements-2008-1-page-144.htm>

3 جوارت مورغان، "الجزائر" ما بعد العشرية السوداء: من فرض الإفلات من العقاب إلى المطالبة بالعدالة الانتقالية"، السنة المغاربية، 26 | 2022، 77-96.



GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation